جامعة القاهرة
كلية الحقوق
الدرسات العليا
قسم فلسفة القانون وتاريخه

كلية الحقوق

أثر القانون الفرنسي على القانون المصري

إبان الحملة الفرنسية على مصر

رسالة للحصول على درجة الدكتوراة في الحقوق

مقدمة من الباحث

سيد مغاوري سيد عبد السلام

لجنة المناقشة والحكم

الأستاذ الدكتور

طه عوض غازي محمد

أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه

كلية الحقوق (جامعة عين شمس)

مشرفا ورئيسا

الأستاذ الدكتور

عبد الهادي فوزي مختار العوضي

أستاذ القانون المدني ووكيل الكلية والقائم بأعمال

عميد كلية الحقوق (جامعة القاهرة)

مشرفا وعضوا

الأستاذ الدكتور

السيد عبد الحميد علي فودة

أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه

وعميد كلية الحقوق (جامعة بنها) السابق

عضوا

الأستاذ الدكتور

أحمد علي عبد الحي إبراهيم ديهوم

أستاذ فلسفة القانون وتاريخه

كلية الحقوق (جامعة عين شمس)

عضوا

رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ
عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا
تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ۖ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ ۚ
أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٨٦﴾

سورة (البقرة)، الآية (٢٨٦)

إهداء

نويت في بداية هذا العمل أن أهديه إلى روح أبي الذي وافته المنية في ١١ / ٥ / ٢٠٠١م، وقضاء الله جعلني أضم في الإهداء روح والدتي التي وافتها المنية في ٩/ ١٠/ ٢٠١٨م، ولم أكن أفكر أن أضم في الإهداء إليهما روح أستاذي الفقيه القانوني الأستاذ الدكتور/ محمود عز العرب السقا أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه، بكلية الحقوق، جامعة القاهرة، الذي وافته المنية في ١٩ / ١/ ٢٠٢٠م، فإليهم أهدي هذه الرسالة، داعيا الله (Y) أن يدخلهم الجنة؛ فكل منهم يمثل منارة جعلها الله لي لتشرق بها شمس حياتي.

محاولة شكر

بعد حمد الله رب العالمين،

إلى كل من ساعدني في هذا البحث، وقدم لي يد عون فيه.

وأخص بالشكر أستاذي الفقيه القانوني الأستاذ الدكتور / طه عوض غازي

أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه بكلية الحقوق، جامعة عين شمس؛ وذلك لموافقته على الاقتطاع من وقته، وجهده، وقبوله نقل الإشراف على الرسالة بعد وفاة الدكتور/ محمود عز العرب السقا؛

لأنعم بعظيم الفخر في الإشراف على الرسالة من قمتين من قمم الفقه القانوني،

حيث بُدئت الرسالة بإشراف الأستاذ الدكتور/ محمود عز العرب السقا، بجامعة القاهرة، رحمه الله، واختُتِمت بإشراف الأستاذ الدكتور/ طه عوض غازي، بجامعة عين شمس، أطال الله عمره، وأحسن عمله، وزاده من علمه.

مقدمة البحث

يعتبر القانون من أهم مظاهر الحضارة الإنسانية[١]. وتعد الأديان السماوية قانونا إلهيا، جاءت قواعده لتنظيم الدنيا والآخرة معا، فقد قال الله (Y): (مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ)[٢]، وقد حرم الله (Y) أفعالا لا ينكر أحد سَوِّيُ ضررها، مثل: القتل، والسرقة، والزنا، والربا، وأمر بأعمال لا يشكك شخص مستقيم في خيرها، مثل: العدل، والمساواة في الحقوق والواجبات، والوفاء بالعقود، ورد الأمانات إلى أصحابها. وأُنزلت آخر الرسالات السماوية على النبي محمد (ρ)، فأنزل الله (Y) القرآن الكريم مُنجَّما وفق الظروف والأحداث، (وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلا)[٣]. ولم ينزله جملة واحدة، رغم أن تنفيذ أحكامه بين الكاف والنون، (إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)[٤]، ولكن الله (Y) أراد أن يُعَلِّم البشر اللين في الأحكام؛ لأن الخطأ من طبيعة بني آدم. وحيث أن القانون الوضعي من صنع البشر، والخطأ وسوء التقدير يشوبان الكثير من أفعالهم؛ لذلك يتغير القانون الوضعي من مجتمع إلى مجتمع، بحسب ظروف كل جماعة، ويتغير داخل المجتمع الواحد بتغير ظروفه عبر الأزمان. وما يجمع الدين السماوي والقانون الوضعي هو: أن كليهما مجموعة من القواعد التي تحكم المجتمع وتنظمه، وأن كليهما يعبر عن ظروف المجتمع، والبحث في تاريخهما يدخل في إطار بحث التاريخ الاجتماعي؛ لذلك أرى صحة ما قرره أساتذة وفلاسفة القانون في أن دراسة تاريخ القانون تتضمن دراسة للمجتمع بكافة أنظمته (الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والدينية، وغيرها). فالقانون مرآة لظروف المجتمع، وهو وليدها، ويتغير بتغير تلك الظروف؛ فالتاريخ القانوني أو تاريخ القانون هو دراسة لكيفية تطور القانون وأسباب تغيره، تلك الأسباب التي يشكلها تغير ظروف وحاجات المجتمع. وقد اتفق كبار فلاسفة القانون على أن دراسة أي علم من العلوم يجب أن تسبقها دراسة لتاريخه وما يرتبط بذلك من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية. فالبحث إذن في تاريخ القانون يناقش مادة القانون، ويربط هذه الدراسة بظروف المجتمعات الإنسانية[٥].

وتهدف دراسة فلسفة القانون وتاريخه إلى بيان النظم القانونية السابقة، وبيان النتائج التي أسفر عنها التطبيق الفعلي لتلك النظم، بهدف تصحيح أخطاء الماضي، وهذه الدراسة لا تنحصر داخل إطار الترجمة الحرفية للنص القانوني، بل يجب أن تتناول دراسة أسبابه، والحكمة منه، وتوضح آثاره؛ لتمهد الطريق في الحاضر والمستقبل نحو التطبيق العملي الصحيح للنصوص القانونية، ولتتضح مدى ملائمة تلك النصوص لظروف المجتمع الذي تحكمه، وبيان مدى اتفاقها مع قواعد ومبادئ العدل والإنصاف[٦].

---

(١) د. محمود السقا، أبحاث في تاريخ الشرائع القديمة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٥م، ص ٥.

(٢) سورة (الأنعام)، الآية (٣٨).

(٣) سورة (الإسراء)، الآية (١٠٦).

(٤) سورة (النحل)، الآية (٤٠).

(٥) د. حسن عثمان، منهج البحث التاريخي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٤٣م، ص١٢، انظر أيضا: د. عمر ممدوح مصطفى، أصول تاريخ القانون (تكوين الشرائع وتاريخ القانون المصري)، مطبعة دار نشر الثقافة، الإسكندرية، ١٩٥٢م، ص٧، انظر أيضا: ثروت أنيس الأسيوطي، نظام الأسرة بين الاقتصاد والدين (الشريعة المسيحية)، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٦م، ص٢، انظر أيضا: د. صوفي أبو طالب، مبادئ تاريخ القانون، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٨م، ص٨، انظر أيضا: د. محمود السقا، فلسفة وتاريخ النظم الاجتماعية والقانونية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٥م، ص ٨، انظر أيضا: د.عادل بسيوني، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، دار النصر للتوزيع والنشر، القاهرة، ١٩٩٥م، ص٥، ٦، انظر أيضا: د. عباس مبروك الغزيري، تاريخ النظم القانونية، مطبعة المعارف، المنوفية، ٢٠١٥م، ص٩.

(٦) د. طه عوض غازي، دروس في فلسفة القانون (القانون الطبيعي بين المنادين به والمنكرين له)، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص ٥، ـ، دروس في تاريخ النظم القانونية والاجتماعية ـ وسائل تطور الشرائع ـ شريعة بلاد ما بين النهرين، دار الثقافة الجامعية، القاهرة، ١٩٩٢/ ١٩٩٣م، ص ٦١، ٨٥، انظر أيضا: د. فايز محمد حسين، فلسفة القانون، دار المطبوعات الجامعية، الأسكندرية، ٢٠٠٧م، ص ٩، ٥٢، ٧٧.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة البحث.	٧
الباب التمهيدي : النظم القانونية في مصر قبيل الحملة الفرنسية.	١٥
الفصل الأول : نظام الحكم و السلطات العامة في مصر قبيل الحملة الفرنسية.	٢٠
المبحث الأول : نظام الحكم والسلطات العامة في مصر خلال عصر سلاطين المماليك.	٢٠
المبحث الثاني : نظام الحكم والسلطات العامة في مصر خلال العصر العثماني.	٣٦
الفصل الثاني: مصادر القانون والقواعد القانونية الموضوعية في مصر قبيل الحملة الفرنسية.	٦٧
المبحث الأول : مصادر القانون في مصر خلال العصر العثماني.	٦٨
المبحث الثاني: القواعد القانونية الموضوعية في مصر خلال العصر العثماني.	٨٠
الفصل الثالث: النظام القضائي والقواعد القانونية الإجرائية في مصر قبيل الحملة الفرنسية.	١٠٤
المبحث الأول : القضاء في مصر خلال عصر سلاطين المماليك .	١٠٤
المبحث الثاني : القضاء في مصر خلال العصر العثماني.	١١٤
المبحث الثالث : القواعد القانونية الإجرائية في مصر قبيل الحملة الفرنسية.	١٢٤
خلاصة الباب التمهيدي.	١٣٤
الباب الأول : أثر القانون الفرنسي على القانون المصري تحت حكم جيش الحملة الفرنسية.	١٣٧
تمهيد.	١٣٩
الفصل الأول : أثر القانون الفرنسي على نظام الحكم وعلى السلطات العامة في مصر تحت حكم جيش الحملة الفرنسية.	١٥٧
المبحث الأول : نظام الحكم و السلطات العامة في فرنسا خلال الفترة التي عاصرت حكم جيش حملتها لمصر.	١٥٧
المبحث الثاني : أثر القانون الفرنسي على نظام الحكم و الإدارة في مصر تحت حكم جيش الحملة الفرنسية.	١٦٧
المبحث الثالث : أثر القانون الفرنسي على السلطات العامة في مصر تحت حكم جيش الحملة الفرنسية.	١٧٤
الفصل الثاني: أثر القانون الفرنسي على مصادر القانون وعلى القواعد القانونية الموضوعية في مصر تحت حكم جيش الحملة الفرنسية.	١٨٨
المبحث الأول : مصادر القانونين الفرنسي والمصري خلال الفترة التي عاصرت حكم جيش الحملة الفرنسية لمصر.	١٨٩
المطلب الأول : مصادر القانون الفرنسي في فرنسا خلال الفترة التي عاصرت حكم جيش حملتها لمصر.	١٨٩
المطلب الثاني : أثر القانون الفرنسي على مصادر القانون المصري تحت حكم جيش الحملة الفرنسية.	٢٠٦
المبحث الثاني : القواعد القانونية الموضوعية في مصر تحت حكم جيش الحملة الفرنسية.	٢١٦
المطلب الأول : أثر القانون الفرنسي على قواعد القانون العام الموضوعية في مصر تحت حكم جيش الحملة الفرنسية.	٢١٦
المطلب الثاني : أثر القانون الفرنسي على قواعد القانون الخاص الموضوعية في مصر تحت حكم جيش الحملة الفرنسية .	٢٤٠
الفصل الثالث: أثر القانون الفرنسي على النظام القضائي وعلى القواعد القانونية الإجرائية في مصر تحت حكم جيش الحملة الفرنسية .	٢٤٨
المبحث الأول : أثر القانون الفرنسي على المحاكم والجهات القضائية في مصر تحت حكم جيش الحملة الفرنسية .	٢٥٣

المبحث الثاني : أثر القانون الفرنسي على القواعد القانونية الإجرائية في مصر تحت حكم جيش الحملة الفرنسية .	٢٥٩
خلاصة الباب الأول.	٢٨٠
الباب الثاني : أثر القانون الفرنسي على القانون المصري عقب جلاء جيش الحملة الفرنسية.	٢٨٣
تمهيد.	٢٨٥
الفصل الأول : أثر القانون الفرنسي على نظام الحكم وعلى السلطات العامة في مصر عقب جلاء جيش الحملة الفرنسية.	٢٨٩
المبحث الأول : نظام الحكم والسلطات التنفيذية في مصر عقب جلاء جيش الحملة الفرنسية.	٢٨٩
المبحث الثاني : السلطات التشريعية في مصر عقب جلاء جيش الحملة الفرنسية.	٣٠٦
الفصل الثاني: أثر القانون الفرنسي على مصادر القانون وعلى القواعد القانونية الموضوعية في مصر عقب جلاء جيش الحملة الفرنسية.	٣٣١
المبحث الأول : أثر القانون المدني الفرنسي على نظيره المصري عقب جلاء جيش الحملة الفرنسية.	٣٣٤
المبحث الثاني : أثر قانون التجارة الفرنسي على نظيره المصري عقب جلاء جيش الحملة الفرنسية.	٣٦٨
المبحث الثالث : أثر قانون العقوبات الفرنسي على نظيره المصري عقب جلاء جيش الحملة الفرنسية.	٣٨٧
الفصل الثالث: أثر القانون الفرنسي على النظام القضائي وعلى القواعد القانونية الإجرائية في مصر عقب جلاء جيش الحملة الفرنسية.	٤٠٩
المبحث الأول : جهات و مؤسسات القضاء في مصر عقب جلاء جيش الحملة الفرنسية.	٤٠٩
المبحث الثاني : أثر القانون الفرنسي على القواعد القانونية الإجرئية في مصر عقب جلاء جيش الحملة الفرنسية.	٤٢٥
المطلب الأول : أثر قانون المرافعات المدنية والتجارية الفرنسي على نظيره المصري عقب جلاء جيش الحملة الفرنسية.	٤٢٥
المطلب الثاني : أثر قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي على نظيره المصري عقب جلاء جيش الحملة الفرنسية.	٤٥٠
خلاصة الباب الثاني.	٤٦٧
الخاتمة.	٤٦٩
المصادر والمراجع.	٤٧٩
فهرس الموضوعات.	٥١٠

مستخلص الرسالة

تناولت الدراسة بحث الخلاف حول مدى صحة وجود أثر للقانون الفرنسي على القانون المصري، إبان الحملة الفرنسية على مصر، وذلك في ثلاثة أبواب، تناول الباب التمهيدي: دراسة القانون المصري قبيل الحملة الفرنسية على مصر(خلال حكم المماليك وحكم العثمانيين لمصر) لتوضيح النظم القانونية في الفترة السابقة على قدوم جيش الحملة الفرنسية؛ وتناول الباب الأول الفترة التي تعاصر وجود جيش الحملة الفرنسية في مصر، وتناول الباب الثاني الفترة التي بدأت بجلاء جيش الحملة العسكرية الفرنسية، حتى نهاية حكم أسرة محمد علي؛ لأن الحملة الفرنسية لم تنته من النواحي العلمية والثقافية والفكرية ؛ وتناولت الدراسة بحث النظم القانونية في كل من فرنسا ومصر، والتي تتعلق بنظام الحكم، والسلطات العامة، ومصادر القانون، وأهم القواعد القانونية الموضوعية والإجرائية، ومقارنة القواعد القانونية بين القانونين، قاعدة بقاعدة، ونصا بنص، لكل فرع من فروع القانون (العام والخاص). وبيان أسباب وعوامل حدوث أثر للقانون الفرنسي على القانون المصري أو امتناع حدوثه، والنتائج المترتبة على ذلك.